العدالة الانتقالية ودورها في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان

Transitional Justice And Its Role In Addressing Human Rights Violations

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، آليات العدالة الانتقالية، انتهاكات حقوق الإنسان.

Keywords: Transitional Justice, Transitional Justice Mechanisms, Human Rights Violation.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.42

م.م. فاتن طعمة كردي

جامعة سامراء - كلية القانون

Assist. Lect. Fatin Tuma Kurdy
University of Samarra- College of Law
fatin.ta.k@uosamarra.edu.iq

م.د. رنا الطيف جاسم

جامعة سامراء - كلية القانون

Inst. Dr. Rana Altifh Jasim
University of Samarra- College of Law
rana.lateef@uosamarra.edu.iq

ملخص البحث

إنَّ العدالة الانتقالية من أهم الموضوعات في مجال حقوق الإنسان، لذا فإنها تحظى باهتمام الكثير فهي تمثل دعامة مهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمعات التي تعرضت إلى مدة من الصراعات لكونها تضم العديد من الضمانات التي تحقق التعايش السلمي في المجتمع، ومعالجة ما خلفته الحقبة التي مر بها مجتمع معين وأدت إلى تعرضه للكثير من الانتهاكات في ما يتعلق بحقوق الإنسان وتحقيق السلام الدائم فيه.

العدالة الانتقالية تعدُ عدالة شاملة، فهي ترتكز على عدة آليات لتحقيقها، فمنها العمل على كشف وتقديم المسؤول عن انتهاك حقوق المجتمع الإنساني إلى القضاء، والعمل على تجاوز ذلك المجتمع لإرث الماضي وتحقيق المصالحة المجتمعية، فكل ذلك من أجل الوصول إلى غاية سامية تتمثل بخلق مجتمع يسوده الأمن والاستقرار ومراعاة حقوق الإنسان، فكذلك فان العدالة الانتقالية لا تقتصر على مسائلة منتهكي حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة فحسب، بل اهتمت أيضاً بضحايا تلك الانتهاكات، وذلك بإقرار التعويضات لهم، وجبر الضرر الذي أصابهم.

Abstract

Transitional justice is one of the most important topics in the field of human rights, and therefore it receives much attention. It represents an important pillar in achieving security and stability in societies that have been exposed to a period of conflict, as it includes many guarantees that achieve peaceful coexistence in society and address the legacy of the era that a particular society went through ,which led to it being exposed to many violations related to human rights and achieving lasting peace in it.

Transitional justice is considered comprehensive justice, as it is based on several mechanisms to achieve it, including working to uncover and bring those responsible for violating human rights to justice, and working to overcome that society's past legacy and achieve societal reconciliation, all in order to achieve the lofty goal of creating a society where security, stability, and respect for human rights prevail. Transitional justice is not limited to holding human rights violators accountable and achieving reconciliation, but also focuses on the victims of these violations by approving compensation for them, redressing the harm they suffered.

المقدمـــــة

أصبح مفهوم العدالة الانتقالية ذا دور مهم وفعال في حياة العديد من الدول التي شهدت مجموعة من الأزمات والنزاعات بفعل الاحتلال الأجنبي، أو النزاعات الداخلية المسلحة، أو الأنظمة الدكتاتورية ثم نهضت منها، حيث إنَّ العدالة الانتقالية تؤدي دوراً في تجاوز تلك الدول لمرحلة الأزمات وتعزيز العدالة والسلام والمصالحة فيها، والمساهمة في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتكريس احترام حقوق الإنسان ومحاسبة المنتهكين لها، وعدم إفلاتهم من العقاب، والعمل على عدم تكراراها مستقبلاً، ويكون ذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسهم في تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية.

أولاً: أهمية البحث:

إنَّ ما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاكات خطيرة يعزز من أهمية تطبيق العدالة الانتقالية التي تسهم بصورة آنية في عملية تنظيم التحول السياسي في الدولة المعنية، إذ لا بدّ من تبني العدالة الانتقالية كخطوة أولى لدعم حقوق الإنسان وترسيخها وحماية حرياتها الأساسية بين أفراد المجتمع الذي تعرض للانتهاكات، وإعادة بناء الثقة السياسية بينهم، وينبغي تطبيقها بطريقة تسمح فعلياً بحماية تلك الحقوق والحريات، ومن دون أن تعترضها أية معوقات، وذلك من خلال جبر الأضرار ومحاسبة المذبين والمتسببين بتلك الاضرار.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل اشكالية البحث في معرفة مدى الأثر الناتج عن تطبيق الآليات القانونية للعدالة الانتقالية في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، فهل إنَّ تلك الآليات تستطيع أنْ تقدم المعالجات المرجوة والكافية لحقوق الإنسان التي تعرضت للانتهاكات، أم إنّ حمايتها ومعالجتها لتلك الانتهاكات نسبية؟، والكشف عن أهم التحديات والتعقيدات التي تواجه وتعرقل سير تلك الآليات في النظم الانتقالية التي تعاني من الصراع وتؤثر على فعالية هذه الآليات وتحقيقها للأهداف المرجوة.

ثالثاً: منهجية البحث:

لقد اتبعت في بحثي هذا المنهج التحليلي الاستقرائي، حيث قمت ببيان مفهوم العدالة الانتقالية وتحليلها وما تتسم به من خصاص تميزها عن غيرها من الأنظمة المرتبطة بالعدالة، وكذلك ما تعتمد عليه من آليات تحقق أهدافها، واستقراء الواقع من حولنا لتوضيح الدور الذي تقوم به العدالة الانتقالية في حماية حقوق الإنسان، وأهم التحديات الواقعية التي تعرقل سير العدالة الانتقالية.

رابعاً: هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم هذا البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة، وكان المبحث الأول تحت عنوان: الإطار المفاهيمي للعدالة الانتقالية، وفيه مطلبين: فبيّنا في المطلب الأول مفهوم العدالة الانتقالية، وفي المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقالية، وأما المبحث الثاني: وفيه مطلبين،: فوضحنا في المطلب الأول دور العدالة الانتقالية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وفي المطلب الثاني التحديات الواقعية والآفاق المستقبلية للعدالة الانتقالية، وختمنا بحثنا هذا في خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للعدالة الانتقالية

إنَّ المدة التي تعقب قيام حرب أهلية أو ثورة أو انقلاب أو نزاع مسلح في دولة ما تسمى بالمدة الانتقالية، وغالباً ما يتعرض الكثير من الأفراد المدنيين في هذه المدة إلى القتل أو الاختفاء أو الاصابة الجسدية، لذا كان لابد من وضع منهج او مسلك او نظام يعالج متطلبات العدالة لهؤلاء الضحايا، لجبر ما يصيبهم من ضرر، ويسعى لإصلاح مؤسسات الدولة، فضلاً عن تحقيق مصالحة وطنية بين ابناء الدولة، وقد سمي هذا النظام بالعدالة الانتقالية، وهو نظام يسعى الى تعزيز اسس الديمقراطية، ومبدأ المسائلة وعدم افلات الجاني من العقاب، وبناء مستقبل خالٍ من اية انتهاكات لحقوق الإنسان، وعليه سوف نبين في هذا المبحث مفهوم العدالة الانتقالية، وأهم الخصائص التي تتميز بها، وآليات تحقيقها وذلك بتقسيمه على مطلبين، فنتناول في المطلب الأول مفهوم العدالة الانتقالية، ونبين في المطلب الثاني آليات العدالة الانتقالية، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية

المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقالية

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية

إنَّ مصطلح العدالة الانتقالية هو مفهوم حديث، وهو يندرج تحت دراسات حقوق الإنسان، وللوقوف على مفهوم العدالة الانتقالية ينبغي لنا تعريف هذا المصطلح، ومن ثم التعرض إلى الخصائص التي تتسم بها العدالة الانتقالية، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تعريف العدالة الانتقالية

أولاً: تعريف العدالة الانتقالية لغةً:

إنَّ مصطلح العدالة الانتقالية هو لفظ يتكون من كلمتين (العدالة) و(الانتقالية)، فالعدالة: لفظ يفيد معنى المساواة، والعدل ضد الجور، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو الحكم بالحق، والعَدَلُ من الناس:

المرضيُ قوله وحكمه، والعَدالة و العُدولة والمَعْدَلةُ، كله: العَدلْ، وتَعْديلُ الشيء: تقويمه[1] والعَدْلُ يُستعمل فيما يُدْرَكُ بالبصيرة كالأحكام، وهو المُسَاوَاةُ في المكافأة إنْ خيراً فخير، وَإِنْ شَرّاً فَشرٌّ وأصله مصدرٌ كقوله:﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ منكُمْ ﴾ [الطلاق/ آية ٢]، أي: عدالة، وعَادَلَ بين الأمرين: إذا نَظرَ أَيُّهُمَا أرجَحُ[2]، وأما كلمة الانتقالية فإنها من الفعل انتقل ينتقل، فيقال:" انتقل الشيء"، أي: تحول من مكان الى آخر ويقال:" تناقل القوم الحديث بينهم"، أي نقل عن بعضهم البعض، فالانتقالية اسم منسوب الى الانتقال فيقال: مرحلة انتقالية أي غير ثابتة او غير دائمة، فهي مرحلة ممهدة الى مرحلة قادمة مستقبلاً[3].

ثانياً: تعريف العدالة الانتقالية اصطلاحاً

لكون العدالة الانتقالية مصطلح حديث النشأة لذا فقد تعددت التعاريف التي وضعت له، حيث عرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة العدالة الانتقالية من خلال تقريره المقدم إلى مجلس الأمن حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراعات ومجتمعات ما بعد الصراع، حيث عرفها كما يلي: (يشمل مفهوم العدالة الانتقالية كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة واقامة العدالة وتحقيق المصالحة وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على حد سواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية ومحاكمات الأفراد، والتعويض وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل أو اقترانهما معاً)[4]، وعرف جانب من فقهاء القانون العدالة الانتقالية بأنها "سلسلة مترابطة من الإجراءات تهدف الى الانتقال بواقع المجتمعات التي مرت بفترات زمنية تعرضت فيها للعديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الى مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، ويكون ذلك من خلال اتخاذ إجراءات قضائية وغير قضائية، تتمثل في الكشف عن حقيقة تلك الانتهاكات وتعويض الضحايا وجبر اضرارهم، واصلاح مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية"[5]، كما عرفت العدالة الانتقالية بأنها:" مجموعة من التدابير التي تقوم الدولة بتطبيقها، ومن أجل معالجة ما وقع من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو وقائع فساد في فترة معينة من تاريخها، وتشمل ملاحقة مرتكبيها قضائياً وجبر إضرار ضحاياها، والسعي تجاه إظهار حقيقتها، فضلاً عن اصلاح مؤسسات الدولة"[6].

اذن فالعدالة الانتقالية مصطلح ينحصر في المدة التي تشهد التغييرات السياسية، والتي تتميز باتخاذ تدابير سياسية وقانونية وحقوقية لمواجهة جرائم تم ارتكابها من قبل نظام قمعي سابق سواء وقعت هذه الانتهاكات فجأة أم على مدى عقود طويلة من الزمن، ومن ثم وضع آليات تتضمن محاسبة المدان بالانتهاكات، وتعويض الضحايا ممن أصابهم الضرر، وترسيخ مبادئ المصالحة بين الأفراد، ويكون ذلك عن

طريق قواعد وتشريعات تواكب حالة التحول أو الانتقال، وعدم تكرار أخطاء الماضي[7]، فالعدالة الانتقالية تعني تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول، حيث إنَّ الفترة التي تعقب التحول السياسي في تلك الدولة، فمن بعد انتهاء حقبة من العنف والقمع فيها، فيجد المجتمع أنَّهُ أمام تركة صعبة من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته، ولذا ينبغي أن تسعى الدولة الى إيجاد سبل التعامل مع تلك التركة بما يحقق العدالة والسلام والمصالحة بين أفراد هذا المجتمع[8]، ويمكننا تعريف العدالة الانتقالية بانها: (عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من الآليات والعمليات والإجراءات القانونية التي تعمل سويةً على تحقيق العدالة للمجتمع الذي تعرض لفترة من الصرعات ونتجت عنها انتهاكات لحقوق الإنسان، فهدفها ارساء مبادئ العدل والانصاف من خلال الياتها المتمثلة بتعويض الضحايا وجبر اضرارهم، ومسائلة الجناة والمسؤولين عن تلك الإضرار، وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء المجتمع).

الفرع الثاني: خصائص العدالة الانتقالية

تتميز العدالة الانتقالية بمجموعة من الخصائص منها:

1. الشمولية: العدالة الانتقالية تتصف بانها عدالة شمولية من حيث التعامل مع ما خلفته انتهاكات حقوق الإنسان، أي: إنّها تتجاوز المحاسبة التقليدية والمعروفة على انتهاكات حقوق الإنسان لتشمل أيضاً جبر الضرر للضحايا ورد الاعتبار لهم، واتخاذ الإجراءات التي تكفل عدم تكرار تلك الانتهاكات، وفضلاً عل تعزيز السلم بين ابناء البلد الواحد وترسيخ مبادئ الديمقراطية فيه[9].
2. التدرج الزمني في التطبيق: يعتمد تطبيق العدالة الانتقالية على عنصر الزمن، حيث لا يمكن تغيير القناعات المترسخة في دولة ما دفعةً واحدة، فالاندفاع نحو التغيير من دون مراعاة التدرج قد يؤدي الى نتائج عكسية ذلك أنَّ العدالة الانتقالية تتطلب إجراءات معقدة ومتشعبة في مؤسسات الدولة التي قد تواجه عقبات كبيرة، ويجب التخطيط لتحديد المسارات التي سوف تتبعها العدالة الانتقالية وصولاً الى تحقيق أهدافها من المصالحة والسلام والاستقرار، وهذا مما يتطلب أعواماً كثيرة[10].
3. التركيز على الضحية: كذلك تتميز العدالة الانتقالية بأن محورها هو الضحية، فيكون رد اعتبار الضحايا هو أبرز أهداف العدالة الانتقالية مما يستدعي العمل بأقصى جهد ممكن لأجل أنَّ تحقق العدالة الانتقالية في دولة معينة هدفها بدعم الضحايا أو استفادتهم من نتائجها[11].
4. المفهوم القانوني للعدالة الانتقالية: حيث تمثل العدالة الانتقالية مفهوماً قانونياً عائداً للقانون الدولي لحقوق الإنسان بصورة رئيسة، والذي حدد طريقة التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان ومواجهة الفساد وتأسيس حكم القانون، وذلك بوضعه عدة التزامات في مجال حقوق الإنسان، فأبرزها السير نحو

اتخاذ خطوات جدية لمنع تلك الانتهاكات وإجراء التحقيقات اللازمة بشأنها عند وقوعها، وفرض عقوبات مناسبة على من هو مسؤول عن ارتكابها وتقديم التعويضات المناسبة لضحايا الانتهاكات[12].

المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقالية

تتحقق العدالة الانتقالية من خلال تطبيق مجموعة من الآليات التي تسهم في معالجة آثار الماضي وبناء مجتمع قائم على العدالة والمساواة بين الأفراد، وسيادة القانون، وتتمثل هذه الآليات بما يلي:-

أولاً: المحاكمات الجنائية:

إن أيَّ وضع في أيّ دولة من الدول يتضمن حكما دكتاتوريا، أو نزاعا مسلحا، أو أي نوع آخر من الصرعات والنزاعات، لا بدَّ أنْ ينتج عنه صور مختلفة من الانتهاكات لحقوق الإنسان، وحماية الأخيرة تعتبر من القواعد الأساسية لإرساء الحكم الراشد في تلك الدولة، ولا يتحقق هذا الانتقال من دون معالجة انتهاكات الماضي الجسيمة، ومن خلال مسائلة مرتكبي تلك الانتهاكات جنائياً وجبر ضحاياها مدنياً، والغاية من ذلك هي تحقيق العدالة وتفادي وقوع الجرائم مستقبلاً او التقليل منها على اقل تقدير[13].

تشتمل المحاكمات الجنائية على إجراء التحقيقات القضائية مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة خاصة كبار المسؤولين[14]، وتعتبر المحاكمات الجنائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من اهم التدابير القضائية التي تحقق اهداف العدالة الانتقالية[15]، حيث يتم من خلالها التحقيق مع منتهكي حقوق الإنسان وتقديمهم الى محاكمات عاجلة وعادلة، توقع بهم ما يستحقونه من العقاب حتى يكونوا عبرة لغيرهم، ومن خلال هذه المحاكمات يتم ايضاً تعريف الناس بحقيقة ما وقع من انتهاكات وتحقيق المصالحة العامة بينهم[16].

ثانياً: لجان الحقيقة

ويقصد بلجان الحقيقة هي هيئات غير قضائية يتم انشائها للتحقيق الرسمي في تاريخ سابق لانتهاكات حقوق الإنسان في بلد ما، فهي هيئات تنشأ بموافقات رسمية وتكون مؤقتة، حيث تقوم بتحقيقات غير قضائية للبحث في وقائع واسباب انتهاكات حقوق الإنسان والنتائج المترتبة عليها، ويكون ذلك خلال فترة قصيرة نسبياً، وتقوم من خلال جلسات علنية بإصدار تفسيرات نهائية معلنة عما توصلت اليه من نتائج[17].

يتضح مما سبق ان لجان الحقيقة هي هيئات تتمتع بالصفة الرسمية حيث يتم انشائها من قبل الدولة، تتولى مهمة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في وقت سابق، حيث يجب عليها الكشف عن حقيقة تلك الانتهاكات، وصولاً الى المسائلة القضائية لمن هو مسؤول عن ارتكابها.

ولكن لا تعتبر لجان الحقيقة بديلاً للقضاء، لأنها هيئات غير قضائية، بالتالي فان صلاحياتها اقل بكثير من الصلاحيات القانونية للمحاكم، اذ انها لا تصدر سوى توصيات لإصلاح وعدم تكرار ما جرى تكون مفتقرة الى عنصر الالزام[18].

ثالثاً: التعويض وجبر الضرر:

يمثل التعويض احد السمات التي تميز العدالة الانتقالية، كما يمثل ترسيخاً لحق من حقوق الإنسان المكرسة دولياً، وهو الحق في الانصاف وجبر الضرر الذي يعد من الادوات التي تحقق وتكرس حقوق الإنسان[19].

ان تعويض ضحايا انتهاكات الماضي في المرحلة الانتقالية وجبر ضررهم يشمل قسمين من التعويض وهما تعويض مادي وتعويض معنوي، ويتمثل التعويض المادي بتعويض الاضرار التي لحقت بالأفراد نتيجة ما تعرضوا له من قبل النظام السابق من اعمال اضطهاد وقتل وتعذيب وسجن واعتقال دون وجه حق، وكذلك تعويضهم عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي تمت مصادرتها دون وجه حق، اما التعويض المعنوي فانه يتمثل بالاعتذار الرسمي للضحية او ذويه من قبل المذنبين بحقه في حال لو كانت الجرائم من النوع الذي يقبل العفو والمصالحة، او قد يكون بشكل ترضية ادبية كالاعتذار او ابداء الاسف اذا كان الضرر ادبياً، كما يمكن ان يكون التعويض المعنوي عبارة عن سجل عام يحتوي اعداد الضحايا لتذكير الاجيال القادمة بما اقترفه ذلك النظام من جرائم بحق هؤلاء الأفراد، وتخصيص يوم من السنة لإحياء ذكرى اولئك الضحايا[20].

رابعاً: اصلاح المؤسسات

ان الدول الخارجة من انظمة دكتاتورية او من صراعات داخلية غالباً ما تحتاج الى اصلاحات تشمل مؤسساتها وسياستها، من اجل تحقيق اهداف تلك الدول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى البعيد، وتكون تلك الاصلاحات من خلال وسائل متعددة، منها اعادة هيكلة مؤسسات الدولة ممن هي متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، وازالة اي نوع من انواع التمييز الموجودة في النظام الزائل، وكذلك من خلال منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في شغل المناصب في المؤسسات العامة[21].

خامساً: حفظ الذاكرة:

ان الغرض الاساسي لهذه الالية هو توثيق ما تم ارتكابه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حتى تكون عبرة للأجيال القادمة ولتجنب تكرار مثل تلك الانتهاكات مستقبلاً، ولا يشترط ان يتم تطبيق هذه الالية في جميع حالات تطبيق العدالة الانتقالية، اذ قد تكون هنالك دول ترغب في طي صفحة الماضي دون رجعة

ودون النظر الى الماضي فلا تهتم بتوثيق الذاكرة الجماعية او الالتفات لها، ومع ذلك توجد العديد من التجارب التي اهتمت فيها الدول التي مرت بمرحلة انتقالية بتوثيق ما تم ارتكابه من انتهاكات لحقوق الإنسان، ويكون تخليد ذكرى ضحايا الانتهاكات عن طريق مشروعات تخصص لذلك، كتسمية شوارع في المدن والمحافظات التي ينحدرون منها بأسمائهم، او انشاء النصب التذكارية لهم احياءً لذكراهم[22].

المبحث الثاني

دور العدالة الانتقالية في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان

ان تطبيق العدالة الانتقالية في مجتمع معين يرتبط بما هو سائد فيه من قيم وافكار ومبادئ ثقافات، لذا فانه ما يصلح تطبيقه في دولة ما قد لا يصلح في دولة اخرى، لاختلافها من حيث المؤشرات المذكورة، لذا فان فعالية اليات العدالة الانتقالية في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان قد تتأثر بعوامل عديدة، منها الاختلافات من حيث القيم والافكار والمبادئ، ومنها ما قد تواجهه من تحديات تعرقل مسيرتها كالرغبة في تحقيق الهدوء ما بعد الصراع، او الرغبة في الاقتصاص من منتهكي حقوق الإنسان، اي متطلبات الموازنة بين حقوق الضحايا واولويات الحكومة.

عليه ومما تقدم فأننا سوف نبين في هذا المبحث دور العدالة الانتقالية في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال مطلبين، نتناول في المطلب الأول دور العدالة الانتقالية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، ونبين في المطلب الثاني التحديات الواقعية والافاق المستقبلية للعدالة الانتقالية، وكما يلي:-

المطلب الأول: دور العدالة الانتقالية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: التحديات الواقعية والافاق المستقبلية للعدالة الانتقالية.

المطلب الأول: دور العدالة الانتقالية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان

ان الهدف الرئيسي من تطبيق العدالة الانتقالية في الدول التي تنهض من صراع او ازمات ناتجة عن حرب او ثورة او نظام استبدادي هو السعي نحو اصلاح ما تم ارتكابه من انتهاكات لحقوق الإنسان في الحقبة السابقة، والسعي لعدم تكرار تلك الانتهاكات في المستقبل، وذلك يكون من خلال تطبيق اليات تنفيذ العدالة الانتقالية التي تركز على الى اعادة كرامة وحقوق الضحايا، وبناء الثقة بين الجماعات التي بينها حروب ونزاعات، وكذلك تسعى الى تعزيز التغيرات في النظام المؤسسي التي يوجبها تحقيق العلاقات الجديدة بين السكان، من اجل مواكبة احكام القانون[23].

فالعدالة الانتقالية تهدف الى وضع حد لجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وبناء نظام سياسي يحترم حقوق الإنسان وحرياته الاساسية، وجبر اضرار الضحايا وتعويضهم، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية

وانهاء حالات الانتقام الفردي، وتحقيق سيدة القانون، واصلاح المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية الذي ينتج عنه اصلاح القوانين واصلاح تنفيذها بما يكفل حماية حقوق الإنسان[24].

ويرى الامين العام للأمم المتحدة من خلال تقريره المقدم الى مجلس الامن عام 2004 ان مفاهيم "القانون"، و"سيادة القانون"، و"العدالة الانتقالية" ضرورية لفهم الجهود المقدمة من قبل المجتمع الدولي لدعم حقوق الإنسان، وحماية الاشخاص من العوز والخوف، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، ويؤكد الامين العام بأن العدالة هي المثل العليا لحماية وانصاف الحقوق ومنع التجاوزات عليها وكذلك حماية مصالح الضحايا، وان مفهوم العدالة الانتقالية يشمل جميع العمليات والآليات التي تكفل المسائلة واقامة العدالة وتحقيق المصالحة الوطنية[25].

وقد اكتسبت العدالة الانتقالية مكانة مهمة على مستوى القانون الدولي، وتتضح هذه المكانة من خلال القرار الذي أصدرته محكمة الدول الأمريكية في قضية فيلاسكويز رودريغيز ضد هندوراس عام ١٩٨٨، حيث خلصت المحكمة في هذا القرار إلى أن جميع الدول تقع على عاتقها مجموعة من الالتزامات في مجال حقوق الإنسان تتمثل هذه الالتزامات باتخاذ خطوات معقولة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء تحقيقات جادة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان عند وقوعها، وفرض عقوبات ملائمة على المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، واخيراً ضمان تقديم تعويض عادل لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتشكل هذه الالتزامات بمجموعها مبادئ للعدالة الانتقالية، والتي أكدتها المحكمة المذكورة انفاً في قراراتها اللاحقة، كما تم التأكيد عليها في قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهيئات الأمم المتحدة المنشاة بموجب معاهدات دولية ومنها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، حيث إنَّ الالتزامات السابقة، فهي التزامات عامة توجب على الدول احترامها في ظل سعيها نحو تحقيق العدالة الانتقالية، وبذلك هي تشكل الأساس القانوني للعدالة الانتقالية[26].

ويمكننا القول إنه من ناحية الإصلاح المؤسسي فإنَّ هذه الآلية تعنى بإصلاح المؤسسات التي كانت ترتكب تلك الانتهاكات، والتي غالباً ما تكون مؤسسات عسكرية وامنية وقضائية، فيكون هذا الإصلاح عن طريق تطهير تلك المؤسسات من الموظفين الفاسدين، ووضع تشريعات تحد من إساءة استخدام السلطة وارتكاب انتهاكات أخرى من قبل الموظفين الجدد في المؤسسة المعنية، وبذلك يتم منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في شغل مناصب في تلك المؤسسات بما يعود بنتائج إيجابية في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان[27]، وتسعى العدالة الانتقالية عن طريق آلية لجان الحقيقة الى إعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية لضحايا الانتهاكات، ومحو ثقافة الخوف لدى أفراد المجتمع، وتعزيز ثقافة الديمقراطية،

والقضاء على غياب الثقة بين طوائفه المختلفة[28]، فيتضح مما تقدم أنَّ للعدالة الانتقالية أهمية كبيرة في وضع حد لجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، حيث يتم التحقيق في تلك الجرائم وتحديد من ارتكبها ومعاقبته، وكذلك منح التعويض المناسب للضحايا، وذلك بدوره يؤدي إلى منع تكرار مثل هذه الجرائم والانتهاكات مرة أخرى مستقبلاً، وإعادة الثقة المتبادلة بين الأفراد والدولة، وتبني المصالحة الوطنية[29].

المطلب الثاني: التحديات الواقعية والآفاق المستقبلية للعدالة الانتقالية

واجهت العدالة الانتقالية منذ نشأتها العديد من التحديات التي ترتبط بتحقيق أهداف العدالة الانتقالية إذ كثيراً ما يكون تحقيق هذه الأهداف محاطاً بالصعوبات كالتعرف على الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات بالنسبة لحقوقهم، وتجنب حصول عدالة المنتصر، ومحاولات إيجاد موارد كافية لتعويض الضحايا، والمحاكمة أو الإصلاح المؤسسي، حيث تؤدي الفترة الانتقالية في بعض الحالات إلى سلام هش أو ديمقراطية هشة، وفضلا على ذلك قد يكون النظام القضائي القائم ضعيف أو فاسد، أو غير فعال مما يجعل تحقيق أي نوع من العدالة امراً صعباً للغاية[30]، ولذا فإنَّ تحقيق العدالة الانتقالية ليس بالعمل اليسير، إذ إنَّ نجاح آلياتها يتطلب قدرة النظام السياسي على إيجاد أجواء إيجابية من التوافق الاجتماعي العادل عبر الإدارة السلمية الواعية للتعددية، لأنَّ أيّ خطأ في تطبيقات العدالة الانتقالية يمكن أنْ يكون له عواقب ولا سيما في المجتمعات المنقسمة المتأثرة بالنزاعات، وذلك بسبب حساسية الموقف بين الأطراف المتنازعة، وإمكانية أن تتحول إجراءات العدالة الانتقالية إلى وسائل للإذلال والهيمنة من أحد الأطراف ضد الآخر، وفي حالات أخرى تكون إجراءات العدالة الانتقالية من دون جدوى بسبب العدد الكبير من المتورطين في الجرائم والانتهاكات، ومن ثم فإنَّ تقديمهم للعدالة ومحاسبتهم قد يُعد استهدافاً لطرف معين مما قد يؤدي إلى وقوع اضطرابات وعودة مرحلة النزاعات في ظل وضع سياسي هش وغير مستقر، وعند الأخذ بمبدأ مسؤولية القيادة الذي تم تطويره لأول مرة في محاكمة نورنبرغ، والذي يستند إلى وضع المدعى عليه بدلاً من الأدلة المباشرة، فإنّ هذا المبدأ تسبب في تدهور حالة الوضع ما بعد النزاع لاسيما في حال إذا ما شعر أحد الأطراف إنَّ مساءلته تجري بشكل خاطئ مما ينتج عنه نتائج عكسية من خلال تحويل المذنبين إلى أبطال للطائفة أو القومية، وهذا ما حصل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا عندما تم إلقاء القبض على الجنرال الكرواتي (أنته غوتوفينا) بتهمة التسبب بوفاة مدنيين من الصرب، حيث خرج ٤٠٠٠٠٠ الف شخص للتظاهر من أجل "البطل" و"المحرر" بحسب رأيهم مما تسبب بتكوين تصوراً سلبياً عن المحكمة حينها[31].

من هنا تظهر المعوقات الواقعية لتطبيق العدالة الانتقالية، والتي قد تتمثل كذلك في حالات الإفلات من العقاب التي تمارسها غالباً الأطراف السياسية المتصارعة، فالمعوقات السياسية تتخذ صوراً عدة من بينها " توازن العنف:" بحيث لا يستطيع طرف التغلب على الآخر وإقصاؤه، ويضاف إلى ذلك قد تعترض العدالة الانتقالية معوقات قانونية واقتصادية وأخرى أمنية، فالمعوقات القانونية تتمثل في أنَّ مجتمعات الصراع وما بعد الصراع ليس لديها الوعي القانوني الذي يجعلها تطبق مبدأ " سيادة القانون"، كذلك فإنَّ سوء الإدارة فيها يجعلها تعاني من اضطرابات مستمرة وعدم استقرار في مختلف المجالات وبالتالي تكون فيها الصراعات والنزاعات غير منتهية، وهنالك ايضاً معوقات جديدة تم استحداثها باتفاق تفرض الهروب من تطبيق العدالة الانتقالية وهي عدم المساءلة والعقاب لمنتهكي حقوق الإنسان ومحاولته الإفلات من العقاب بصورتيها المتمثلتين في قانون الحصانة القانونية وما يسمى بالتوافق السياسي[32].

هناك من يذهب إلى أنَّ أزمة العدالة في العالم العربي على وجه الخصوص تعود بالدرجة الأولى إلى ضعف استقلال القضاء، وتبعية الأجهزة العائدة له إلى السلطات التنفيذية، وضعف الإرادة نحو تسوية ملفات الماضي وكشف الحقائق، إذ إنَّ معظم الدول العربية كالعراق ولبنان والسودان قد شهدت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان على مدار عقود متعاقبة بعد حصولها على الاستقلال، فنتيجة سعيها إلى التستر على الجلادين ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ومنحهم حصانة قضائية أو العفو العام[33]، وذهب بعضهم إلى أنَّ نجاح العدالة الانتقالية لا يمكن أن يتحقق في حال عدم ضمان معاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم منع ارتكاب مثل تلك الانتهاكات مرة أخرى، فإذا تركنا تطبيق العدالة الانتقالية للمجتمعات بصورة كلية، فإنها لا يمكن أنْ تكون ناجحة بصورة مطلقة، وهذا ما جعل العدالة الانتقالية التي لها الأسباب الأهداف نفسها تؤدي إلى نتائج مختلفة في الواقع تتراوح بين النجاح والإخفاق، وهذا ما يجعل العدالة الانتقالية تحتاج لنجاحها إلى وجود نموذج موحد يحدد بدقة مفهومها ومراحلها وإجراءات تطبيقها، بحيث يستند هذا النموذج إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا بدَّ من الاعتماد على نهج قائم على حقوق الإنسان لتحقيق العدالة الانتقالية، ولما كانت الأوضاع تختلف من دولة الى أخرى فإنَّهُ يتعين وضع برنامج للعدالة الانتقالية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة الوطنية، بحيث يراعي في تطبيقه خصوصيات كل منطقة ويحترم معتقدات الشعوب وطبيعة التركيبة السياسية لأنظمتها، ويفرض على الدول التي تطبق العدالة الانتقالية احترامه، فيكون نموذج العدالة الانتقالية الموحد متضمناً لمبادئ العدالة الانتقالية وإجراءات تحقيقها، وهي مبادئ لا بدَّ أن تشتمل على احترام سيادة القانون، وضمان حماية حقوق الإنسان، وتكريس

مبادئ الديمقراطية[34]، وهنالك أسباب أخرى عديدة يمكن أن تؤدي إلى تعثر تطبيق العدالة الانتقالية بصورتها الشاملة في دول الصراع، فنذكر منها:

1. أنَّ الانقسامات السياسية تحول من دون التوافق على إجراءات تحقيق العدالة الانتقالية على الرغم من الضغوط الشعبية تجاه طي صفحة الماضي، ومحاسبة المسؤولين عن جرائم النظم السابقة.
2. قد تغلب على آليات العدالة الانتقالية النزعة الاقصائية، فتتحول إلى آلة للانتقام من النخب السياسية المرتبطة بالنظم السابقة، وليس هدفها تحقيق العدالة بمحاسبة مرتكبي الجرائم وتعويض الضحايا لتحقيق المصالحة الوطنية بين أفراد المجتمع الواحد.
3. من العقبات التي تحول من دون تحقيق أهداف العدالة الانتقالية هي الانقسامات المجتمعية، إذ تزيد الصراعات الطائفية والقبلية من ضعف تطبيق العدالة الانتقالية في الدولة.

الخاتمـــــــة

من خلال البحث في موضوع العدالة الانتقالية بمفهومها وآلياتها، ونتائج تطبيقها والمعوقات التي تحول من دون تحقيق أهدافها، إذ توصلت إلى جملة من النتائج والتوصيات، وهي على النحو الآتي:

أولاً:- **النتائج**:

1. أنَّ العدالة الانتقالية باعتبارها احد المتطلبات الأولية لتعافي مجتمعات ما بعد الصراع تسعى إلى وضع القواعد العامة لتوطيد العيش المشترك بين الأفراد من جهة، وبين الأفراد والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى.
2. العدالة الانتقالية هي مجموعة من الآليات لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان، وتحليل حقيقتها والبدء بإجراءات جبر الضرر والإصلاحات اللازمة بهدف خلق مستقبل أكثر تسامحاً وعدالة، بما في ذلك الابتعاد عن سياسات الثأر والانتقام.
3. قد تواجه آليات العدالة الانتقالية العديد من التحديات بما يستدعي التعامل مع كل حالة من الحالات بالاستناد إلى طبيعة المجتمع وظروف وأسباب النزاعات والبيئة الإقليمية والدولية.

ثانياً:- **التوصيات**:

1. نوصي بضرورة تفعيل جميع اليات العدالة الانتقالية وتطبيقها بجدية أكثر.
2. نوصي بضرورة وضع تشريع خاص للعدالة الانتقالية، يحقق متطلباتها، ويلزم الحكومة بإعمالها، إحقاقاً للحق، وتهدئة ومراعاة لمشاعر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومنعاً من تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل، وتطهيراً لمؤسسات الدولة مما اعتراها من فساد.

3. الاهتمام بالإصلاحات المؤسسية والقانونية المتعلقة بحقوق الإنسان لضمان عدم تكرارها في المستقبل.
4. العمل على ايجاد برامج محددة وفاعلة لتعويض الضحايا وجبر اضرارهم.
5. كما نوصي بالسعي إلى إجراء مصالحة سياسية واجتماعية شاملة بين أفراد وطوائف المجتمع المختلفة، فمن أجل الوصول به إلى السلام الاجتماعي الشامل، لكي يعيش أبناؤه في سلام، ويسعون لرفعته ونهضته، فعن طريق تذليل كل العقبات التي قد تعوق ذلك، والتغلب عليها.

الهـــوامـــش

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ط٣، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999م، ص83–84.

(2) انظر: الراغب الاصفهاني، مفردات الفاظ القران، ط4، مطبعة دار القلم، دمشق، 2009م، ص552–553.

(3) انظر: د. خليل الجر، المعجم العربي الحديث، مكتبة الاروس، باريس، 1973، ص 819.

(4) د. اياد يونس مُحَمَّد الصقلي، العدالة الانتقالية (دراسة قانونية)، بحث منشور لدى مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، 2016 ص 233.

(5) عامر حادي عبدالله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور اجهزة الامم المتحدة في ارساء منهاجها، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 28 .

(6) د. حمدي ابو النور السيد، الحق في العدالة الانتقالية نحو قانون يحقق متطلبات العدالة الانتقالية في مصر، بحث منشور لدى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 64، 2017، ص 258.

(7) جواد كاظم عجيل، العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة (العراق ما بعد 2003)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق – الجامعة الاسلامية في لبنان، 2015– 2016، ص 8 – 9.

(8) د. حمدي ابو النور السيد، المصدر السابق، ص 255.

(9) د. بوزيان مكلكل، فاطمة بوخاري، العدالة الانتقالية في القانون الدولي، بحث منشور لدى مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 11، العدد 1، 2020، ص 342.

(10) د. سعد طارش عبد الرضا، هند مالك حسن، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات، بحث منشور لدى مجلة العلوم السياسية، العدد 59، 2020، ص 123.

(11) علاء شلبي، هايدي علي الطيب، كرم خميس، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، ط1، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014، ص 40.

(12) د. احمد غالب محيي، مُحَمَّد محيي الجنابي، العدالة الانتقالية والدستور المؤقت لمرحلة ما بعد النزاع (المضامين والمبررات)، بحث منشور لدى المجلة السياسية والدولية، العدد 53، 2022، ص 72.

(13) عصماني ليلى، عدم منح اللجوء السياسي ضمانة لتحقيق العدالة الانتقالية، بحث منشور لدى مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، 2013، ص 142.

(14) د. زينب مُحَمَّد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي، بحث منشور لدى مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد16، 2014، ص 162.

(15) د. اياد يونس مُحَمَّد الصقلي، المصدر السابق، ص 240.

(16) د. حمدي ابو النور السيد، المصدر السابق، ص 302.

(17) سعاد خوجة، العدالة الانتقالية(دراسة نظرية تطبيقية)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق– جامعة الاخوة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2016–2017، ص 122.

(18) د. حمدي ابو النور السيد، المصدر السابق، ص313.

(19) د. سلوى فوزي الدغيلي، العدالة الانتقالية في ليبيا بين حكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية، بحث منشور لدى مجلة دراسات قانونية، العدد 28، 2020، ص 221.

(20) عامر حادي عبدالله الجبوري، المصدر السابق، ص 153 – 154.

(21) د. سلوى فوزي الدغيلي، المصدر السابق، ص 216 – 217.

(22) عادل ماجد، معايير تطبيق العدالة الانتقالية في العالم العربي، ط2، القاهرة، 2013، ص 119 – 120.

(23) عافية قادة، الاستجابة المحلية نحو تكريس العدالة الانتقالية في اوضاع النزاع في الوطن العربي، بحث منشور لدى مجلة معارف، جامعة وهران، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، 2019، ص 178.

(24) جواد كاظم عجيل، المصدر السابق، ص25– 26.

(25) د. مُحَمَّد بو سلطان، العدالة الانتقالية والقانون، بحث منشور لدى مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 2013، ص 10.

(26) د. حميداني سليم، د. عباسي سهام، نحو نموذج موحد للعدالة الانتقالية(العدالة الانتقالية من منظور الامم المتحدة، بحث منشور لدى مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 74، ص 201.

(27) د. يوسف عناد زمل، د. زينب مُحَمَّد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية– قراءة ثقافوية انثروبولوجية، بحث منشور لدى مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 21، 2016، ص 232.

(28) د. حمدي ابو النور السيد، المصدر السابق، ص316.

(29) د. حمدي ابو النور السيد، المصدر السابق، ص 261.

(30) د. يوسف عناد زمل، د. زينب مُحَمَّد صالح، المصدر السابق، ص 239.

(31) د. احمد غالب محيي، مُحَمَّد محيي الجنابي، المصدر السابق، ص 78 – 79.

(32) د. يوسف عناد زمل، د. زينب مُحَمَّد صالح، المصدر السابق، ص 239.

(33) د. حمدي ابو النور السيد، المصدر السابق، ص 302.

(34) د. حميداني سليم، د. عباسي سهام، المصدر السابق، ص 200.

المصـــــــادر

اولاً: الكتب اللغوية:

I. ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ط٣، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999م.
II. الراغب الاصفهاني، مفردات الفاظ القران، ط4، مطبعة دار القلم، دمشق، 2009م.
III. د. خليل الجر، المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس، باريس، 1973.

ثانيا: الكتب القانونية:

I. عادل ماجد، معايير تطبيق العدالة الانتقالية في العالم العربي، ط2، القاهرة، 2013.
II. عامر حادي عبدالله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور اجهزة الامم المتحدة في ارساء منهاجها، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018.
III. علاء شلبي، هايدي علي الطيب، كرم خميس، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، ط1، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014.

ثالثاً: الرسائل و الاطاريح:

I. جواد كاظم عجيل، العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة (العراق ما بعد 2003)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق– الجامعة الاسلامية في لبنان، 2015– 2016.
II. سعاد خوجة، العدالة الانتقالية(دراسة نظرية تطبيقية)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق– جامعة الاخوة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2016–2017.

رابعاً: البحوث والدراسات:

I. د. احمد غالب محيي، مُحَمَّد محيي الجنابي، العدالة الانتقالية والدستور المؤقت لمرحلة ما بعد النزاع (المضامين والمبررات)، بحث منشور لدى المجلة السياسية والدولية، العدد 53، 2022.

II. د. اياد يونس مُحَمَّد الصقلي، العدالة الانتقالية (دراسة قانونية)، بحث منشور لدى مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، 2016.

III. د. بوزيان مكلكل، فاطمة بوخاري، العدالة الانتقالية في القانون الدولي، بحث منشور لدى مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 11، العدد 1، 2020.

IV. د. حمدي ابو النور السيد، الحق في العدالة الانتقالية نحو قانون يحقق متطلبات العدالة الانتقالية في مصر، بحث منشور لدى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 64، 2017.

V. حميداني سليم، د. عباسي سهام، نحو نموذج موحد للعدالة الانتقالية(العدالة الانتقالية من منظور الامم المتحدة، بحث منشور لدى مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 74.

VI. د. زينب مُحَمَّد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي، بحث منشور لدى مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد16، 2014.

VII. د. سعد طارش عبد الرضا، هند مالك حسن، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات، بحث منشور لدى مجلة العلوم السياسية، العدد 59، 2020.

VIII. د. سلوى فوزي الدغيلي، العدالة الانتقالية في ليبيا بين حكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية، بحث منشور لدى مجلة دراسات قانونية، العدد 28، 2020.

IX. عافية قادة، الاستجابة المحلية نحو تكريس العدالة الانتقالية في اوضاع النزاع في الوطن العربي، بحث منشور لدى مجلة معارف، جامعة وهران، الجزائر، المجلد 14، العدد 1، 2019.

X. عصماني ليلى، عدم منح اللجوء السياسي ضمانة لتحقيق العدالة الانتقالية، بحث منشور لدى مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، 2013.

XI. د. مُحَمَّد بو سلطان، العدالة الانتقالية والقانون، بحث منشور لدى مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 2013.

XII. د. يوسف عناد زمل، د. زينب مُحَمَّد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية– قراءة ثقافوية انثروبولوجية، بحث منشور لدى مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 21، 2016.

References

First: language books:

I. *Ibn Manzoor, the tongue of the Arabs, C. 9, I r, the House of the revival of Arab heritage, Beirut, Lebanon, 1999.*
II. *al-Ragheb Al-Isfahani, vocabulary of the Qur'an, Vol.4, Dar Al-Qalam press, Damascus, 2009.*
III. *D. Khalil al-Jarr, modern Arabic lexicon, Bibliothèque Larousse, Paris, 1973.*

Second: legal books:

I. *Adel Majed, criteria for the application of transitional justice in the Arab world, Vol. 2, Cairo, 2013.*
II. *Amer Hadi Abdullah Al-Jubouri, transitional justice and the role of the UN agencies in establishing its platform, i1, the Arab Center for publishing and distribution, 2018.*
III. *Alaa Chalabi, Heidi Ali El-Tayeb, Karam Khamis, transitional justice in Arab contexts, Vol.1, Arab Organization for Human Rights, 2014.*

Third: letters and theses:

I. *Jawad Kazem Ajil, transitional justice after armed conflicts (Iraq after 2003), Master Thesis submitted to the Faculty of law – Islamic University in Lebanon, 2015 - 2016.*
II. *Souad Khoja, transitional justice (applied theoretical study), PhD thesis submitted to the Faculty of Law - University of brothers Mentouri - Constantine, Algeria, 2016-2017.*

Fourth: research and studies:

1. *Dr. Ahmed Ghaleb Muhyi, Mohamed Muhyi al-Janabi, transitional justice and the post-conflict interim constitution (contents and justifications), research published in the political and International Journal, No. 53, 2022.*
II. *Dr. Ayad Younis Mohammed Al-saqli, transitional justice (a legal study), research published in the Journal of the Faculty of law for legal and Political Sciences, Volume 5, 2016.*
III. *Dr. Bouziane meklakel, Fatima Bokhari, transitional justice in international law, research published in the Journal of Mediterranean Dialogue, Vol. 11, No. 1, 2020.*
IV. *Dr. Hamdi Abu el-Nour El-Sayed, the right to transitional justice towards a law that meets the requirements of transitional justice in Egypt, research published in the Journal of legal and Economic Research, issue 64, 2017.*
V. *Hamidani Salim, Dr. Abbasi Siham, towards a unified model of transitional justice(transitional justice from the perspective of the United*

Nations, research published by al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, issue 74.

VI. *Dr. Zainab Mohammed Saleh, transitional justice and national reconciliation and the mechanisms of their application in Iraqi society, a research published in the lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, No. 16, 2014.*

VII. *Dr. Saad Tarash abdulreda, hind Malik Hassan, transitional justice a study in the concept and mechanisms, a research published in the Journal of political science, issue 59, 2020.*

VIII. *Dr. Salwa Fawzi al-dughaili, transitional justice in Libya between the rule of law and the challenges of the transition, a research published in the Journal of Legal Studies, issue 28, 2020.*

IX. *Afia QADA, the local response towards the consolidation of transitional justice in conflict situations in the Arab world, research published by Maarif magazine, University of Oran, Algeria, Vol.14, No. 1, 2019.*

X. *Omani Leila, the non-granting of political asylum is a guarantee for the achievement of transitional justice, a research published by the Journal of Law, Society and Power, University of Oran, 2013.*

XI. *Dr. Mohamed Bu Sultan, transitional justice and the law, research published in the Journal of Law, Society and power, 2013.*

XII. *Dr. Youssef anad zammel, Dr. Zeinab Mohamed Saleh, transitional justice and national reconciliation - an anthropological cultural reading, research published by Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, No. 21, 2016.*